الأمم المتحدة S/2014/478

مجلس الأمن

Distr.: General
9 July 2014
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٣ تموز/يوليه ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم بأنه من المقرَّر أن يعقد مجلس الأمن، خلال فترة تولي رواندا رئاسته، مناقشة مفتوحة حول موضوع: ”عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وتطورها“.

وتُعقد هذه المناقشة المفتوحة يوم الاثنين ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٤. وتيسيرا للمناقشة حول هذا الموضوع، أعدَّت رواندا المذكرة المفاهيمية التي تجدونها طيه (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يوجين - ريتشارد غاسانا
السفير
الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة

1457184A

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٣ تموز/يوليه ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة

مذكرة مفاهيمية

المناقشة المفتوحة التي يجريها مجلس الأمن في تموز/يوليه ٢٠١٤ حول موضوع: ''عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وتطورها''

أولا - مقدمة

لا يزال الطلب على عمليات حفظ السلام الدولية مرتفعا على الرغم من أن استعداد المجتمع الدولي للتدخل يتراجع وأن ميزانيات الدفاع تتناقص. ولذلك، ما فتئ مفهوم المسؤولية الجماعية في الأمن وتحقيق المزيد من الهيكلة الإقليمية في مجال الأمن يحظى بقبول متزايد. ولقد وضع هذا المفهوم في أفريقيا على المحك مع إنشاء ألوية احتياطية إقليمية ونشر بعثات إقليمية ومشتركة لحفظ السلام. إلا أنه لا تزال هناك صعوبات هائلة قائمة، وسيظل حفظ السلام في أفريقيا بحاجة إلى الدعم الخارجي في المستقبل المنظور.

وفي هذا الإطار، تنظم البعثة الدائمة لرواندا لدى الأمم المتحدة، خلال الفترة التي تتولى فيها رواندا رئاسة مجلس الأمن في شهر تموز/يوليه ٢٠١٤، مناقشة مجلس الأمن المفتوحة حول موضوع ''عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وتطورها''، التي من المقرر أن تعقد في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٤.

ثانيا - معلومات أساسية

ينص ميثاق الأمم المتحدة، في إطار الفصل الثامن، على مشاركة التنظيمات الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين، لا سيما بوصفها المستجيبة الأولى لضمان ''الحل السلمي للمنازعات المحلية'' قبل عرض المنازعات على مجلس الأمن. وينص الفصل الثامن أيضا على أن مجلس الأمن سيستخدم تلك التنظيمات أو الوكالات الإقليمية في أعمال القمع، كلما رأى ذلك ملائما، ويكون عملها حينئذ تحت مراقبته وإشرافه، ولكن الميثاق يمضي ويشترط مسبقاً عدم القيام بأي ''عمل من أعمال القمع'' بغير إذن المجلس. ومن المهم أن نناقش ونقيِّم التقدم المحرز في الشراكة بين المنظمات الإقليمية ومجلس الأمن في عمليات حفظ

السلام، الأمر الذي يعد واحدا من الإجراءات الإنفاذية التي يستخدمها مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين.

ولقد دلت المآسي التي حصلت في رواندا وسريبرينيتشا على أوجه القصور في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في تسعينات القرن الماضي وعلى الحاجة الماسة إلى وضع آليات للمشاركة والاستجابة السريعة على الصعيد الإقليمي. ولقد قدم تقرير الإبراهيمي الذي جرى إعداده في عام ٢٠٠٠ (A/55/305–S/2000/809) في مسعى لمعالجة أوجه القصور هذه عددا من التوصيات الرامية إلى تحسين الجوانب العملية والنظرية لحفظ السلام، بما في ذلك الحاجة إلى مشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في إقامة وصون السلام والأمن. ونتيجة ذلك، اتسمت البعثات التي أعقبت صدور تقرير الإبراهيمي بتزايد مشاركة أطراف ثالثة من خارج الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، من بين جهات أخرى.

ثالثا – الاتجاهات الراهنة

إننا نرى أنه من الملائم أن نجري تقييما للشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في عمليات حفظ السلام، ولا سيما في القارة الأفريقية، حيث وضعت القدرات على المحك أكثر من أي وقت مضى من قبيل مشاركة الأمم المتحدة في عملية مختلطة لحفظ السلام هي العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ولا بد لنا أيضاً من أن نتناول نماذج الدعم المالي والتقني المقدم من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لعمليات حفظ السلام التي تقودها أفريقيا. غير أنه يتعين علينا أيضا أن نتناول الحالات التي نشرت فيها منظمات إقليمية قواتها من أجل إعادة الاستقرار وتهيئة بيئة مؤاتية لنشر عمليات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة من بينها بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويجدر بنا كذلك أن ننظر في استعداد الأمم المتحدة لدعم تطلعات المنظمات الإقليمية أو المنظمات دون الإقليمية في صون السلام والأمن في منطقتها، عن طريق نشر قوات لها، على غرار قيام قوة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بنشر قوة للردع والحماية بغرض المساهمة في إعادة السلام والاستقرار إلى جنوب السودان.

لقد بذلت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في دارفور والصومال ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان كل ما في وسعها لدعم الأمم المتحدة وتبيَّن أن وجودها

كان قيِّماً للغاية. وفي ما يلي بعض عمليات حفظ السلام القائمة التي يمكن أن تشير إلى تطور الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما مع الاتحاد الأفريقي.

الحالة في السودان/دارفور – في عام ٢٠٠٤، نشر الاتحاد الأفريقي بعثة لحفظ السلام في السودان حصلت على دعم من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومنظمة الناتو قبل أن يُستعاض عنها في عام ٢٠٠٨ بالعملية المختلطة غير المسبوقة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وهي البعثة المختلطة الأولى من نوعها بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وأكبر بعثة لحفظ السلام في العالم. وعلى الرغم من أن العملية المختلطة تحظى بالتقدير لما أنجزته من عمل ممتاز في احتواء الوضع في دارفور، فلقد كشفت عن العيوب التشغيلية لعمليات حفظ السلام المختلطة الناجمة عن القيود اللوجستية والاستراتيجية والمسائل المتعلقة بتأهب بعض الوحدات.

الحالة في الصومال – في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أنشأ مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بدعم كامل من الأمم المتحدة. وتواصل هذه البعثة تقديم الدعم إلى حكومة الصومال الاتحادية في جهودها الرامية إلى تحقيق الاستقرار في البلد وتعزيز الحوار السياسي والمصالحة؛ وتيسير إيصال المعونة الإنسانية؛ وتهيئة الظروف اللازمة لإعادة الإعمار والتنمية المستدامة في الصومال. وتستفيد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من حزمة الدعم اللوجستي التي تقدمها لها الأمم المتحدة والهبات الثنائية والتبرعات من خلال صندوق استئماني تديره الأمم المتحدة. ويوفر الاتحاد الأوروبي الموارد اللازمة لسداد بدلات القوات والمصاريف الأخرى ذات الصلة في إطار مرفق السلام الأفريقي. ولقد أنشأت الأمم المتحدة أيضا مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (انظر قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩))، وهي عملية للدعم الميداني تشرف عليها إدارة الدعم الميداني التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة. وأنشئت أيضا بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال (انظر قرار مجلس الأمن ٢١٠٢ (٢٠١٣)) من أجل القيام بمهام المساعي الحميدة التي توفرها الأمم المتحد وطائفة من المهام المتعلقة بإسداء المشورة ذات الطابع الاستراتيجي بشأن السياسات العامة دعما لعملية السلام والمصالحة التي تضطلع بها الحكومة الاتحادية. وتلقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال من الأمم المتحدة تعليمات للتنسيق على نحو وثيق، من بين أمور أخرى، مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأوروبي، وسائر الشركاء الإقليميين والثنائيين والمتعددي الأطراف.

الحالة في مالي – بدأت بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، وهي البعثة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عملها في مالي، حسبما أذن به مجلس الأمن في قراره ٢٠٨٥ (٢٠١٢). وساعدت بعثة الدعم الدولية مالي على استعادة السيطرة على سلامتها الإقليمية قبل أن تُنقل سلطتها إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد في مالي في تموز/يوليه ٢٠١٣. ولقد وفر الاتحاد الأوروبي الموارد الأساسية الخاصة ببعثة الدعم الدولية وأرسلت فرنسا قوات تابعة لها لطرد الناشطين الإسلاميين في شمال مالي.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى – ألحقت قوات بعثة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتوطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ببعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهي بعثة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأفريقي وبدعم من الاتحاد الأوروبي التي أنشأها مجلس الأمن بموجب قراره ٢١٢٧ (٢٠١٣) لتحقيق الاستقرار في البلد. ويجري حاليا نقل بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى التي ستضم بعثات لحفظ السلام من عدد أكبر من البلدان. ولقد أثبتت عمليات النشر السريعة لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى والقوات الفرنسية المشاركة في عملية سانغاريس أهميتها البالغة في إنقاذ أرواح المدنيين ومنع وقوع مأساة أعظم في جمهورية أفريقيا الوسطى. غير أن الاحتياجات الأمنية الميدانية، بالنظر إلى حجم نطاق الأزمة واتساع رقعتها الجغرافية، تجاوزت بكثير قدرات وأعداد القوات الدولية التي نُشرت. وبالتالي، قرر مجلس الأمن، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إنشاء عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة (انظر قرار مجلس الأمن ٢١٤٩ (٢٠١٤)). ولقد أنيطت ببعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى مهمة توفير بيئة ملائمة لنشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة قبل أن تُنقل الولاية منها إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وستوفر الأمم المتحدة الدعم اللوجستي.

الحالة في جنوب السودان – إزاء تصاعد العنف وتفاقم الأزمة الإنسانية في جنوب السودان مؤخرا، نشرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية قوة رادعة مؤلفة من ثلاث كتائب لحماية المدنيين ومراقبي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وتتلقى قوة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية التي كلفها مجلس الأمن بالعمل تحت قيادة قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وإشرافه حصرا الدعم المالي واللوجستي من الأمم المتحدة.

رابعا – نطاق المناقشة المفتوحة

لقد أضافت مشاركة المنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين قيمة نوعية ويتطلب دورها المتعاظم التحول من آلية للتنسيق المخصص الغرض إلى إطار عمل مبسَّط من أجل التعامل على النحو المناسب مع التحديات التي لا مفر منها على مستوى الموارد والتأهب والجوانب السياسية والتنفيذية للتعاون، مما يستدعي طرح الأسئلة التالية: ما هي الأشكال التي ستتخذها البعثات في المستقبل وكيف يمكن أن تقوم المنظمات بتجميع مواردها وتوزيع المسؤوليات؟ وما هو الشكل الذي يتعين أن تتخذه الشراكات في المستقبل، وكيف بوسعنا، استنادا إلى التجارب السابقة والحالية، أن نستعد على أكمل وجه لمجابهة التحديات القادمة؟

ويواجه العديد من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية نفس القيود المفروضة على الموارد لدى الاضطلاع بأنشطة حفظ السلام، مما يسلط الضوء بالتالي على أهمية توفير الموارد التي تتناسب مع الولايات، بصرف النظر عن المنظمة التي أسندت إليها مهمة تنفيذ هذه الولايات. وينبغي أن تتلقى البعثة المأذون بها الأموال الكافية وغير ذلك من الموارد اللازمة، ويشمل ذلك إعداد القوات إعدادا مناسبا. والاتحاد الأفريقي بوجه خاص يضطلع ببعثات في الميدان منذ ما يقرب من عقد من الزمن، ومع أنه أثبت قدرته على الانتشار بسرعة في غياب أي وجود للأمم المتحدة، غالباً ما تعذر عليه الحصول على المعدات التي تلزمه وبناء قدرات مقره، وهذا هو الحال الآن في جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال.

خامسا – المسائل المطروحة للمناقشة

إزاء هذه الخلفية، ينبغي أن يتناول المشاركون في المناقشة المفتوحة، في البيانات التي سيدلون بها، المسائل التالية:

١ – المسائل السياسية

- الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وما يشتمل عليه من مسائل؛ انطباق أحكام الميثاق على الشراكات القائمة بين الأمم المتحدة والتنظيمات الإقليمية أو حتى دون الإقليمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية كالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وغيرها.
- توضيح القيادة والمراقبة – يستند نجاح العمليات ومصداقيتها على السواء إلى فعالية قيادتها ومراقبتها، ومع ذلك، ثمة متسع للتحسين في هذا المجال. ويمكن بذل المزيد من

الجهود لتعزيز دور المقر في توفير التوجيه الاستراتيجي والدعم، وهياكل القيادة والمراقبة للبعثة فيما يتصل بتنفيذ العمليات، للتأكد من أن هذه العمليات تُدار بفعالية.

- إضفاء الطابع المؤسسي على المرونة – أدت المزايا النسبية دورا بشتى الأشكال في دعم عمليات دعم السلام الأفريقية حتى الآن، إنما، وإلى حد كبير، حسب كل حالة على حدة. ولا بد من إيلاء مزيد من الاهتمام لفهم الطريقة التي يمكن تحقيق التعاون الفعال بواسطتها، ولوضع آليات تنسيق يمكن تشغيلها إن لزم الأمر.

- تقاسم المسؤوليات – من يفعل ماذا؟ تكامل الأدوار بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بموجب الإطار الجديد لحفظ السلام في أفريقيا.

- المزايا النسبية للتدخلات الإقليمية – أثبتت العمليتان الانتقاليتان في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى تكامل أدوار الجماعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، استنادا إلى المزايا النسبية للثلاثة معا، بدءا من تشكيل القوات وعمليات النشر السريعة والرادعة (الاتحاد الأفريقي/الجماعات الاقتصادية الإقليمية) وصولا إلى بعثات حفظ السلام المتعددة الأبعاد (الأمم المتحدة).

٢ – المسائل التشغيلية

- إذا أريد للأمم المتحدة أن تعتمد بقدر أكبر على التنظيمات الإقليمية أو حتى على البلدان المجاورة للتصدي للأزمات بسرعة على نحو رادع، ثمة حاجة بيِّنة إلى استثمار المزيد في مجال الدعم بالمعدات واللوجستيات والتدريب؛ ويتجلى ذلك بقدر أكبر للعيان في الصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي.

- تحسين مستوى الدعم الذي تقدمه البعثات – لا غنى عن النظم اللوجستية لتحقيق فعالية العمليات، إلا أن هذه النظم تنقص بشدة. ولقد أدى ذلك إلى اعتماد البعثات الأفريقية اعتمادا كليا على الدعم الذي تقدمه الجهات الفاعلة الأخرى مثل منظمة الناتو لتأمين النقل الجوي، أو الولايات المتحدة الأمريكية للتعاقد مع مقدمي الخدمات اللوجستية، أو الأمم المتحدة للحصول على حِزم الدعم الشامل كما هو الحال في الصومال. ومع أن الدول الأفريقية الأعضاء تزخر بقدرات لوجستية كبيرة، فهذه القدرات غير مستغلة. ويتعين إيلاء الاهتمام أيضا لنموذج دعم يعتمد على الاستعانة بمصادر خارجية في تقديم الخدمات، على غرار ما تقوم به الأمم المتحدة.

ويتعين التصدي لهذه المسائل إذا ما أريد نشر عمليات أفريقية لدعم السلام بمعزل عن حسن نوايا الآخرين.

- تحسين التخطيط المشترك - يشكل التخطيط السليم أحد التحديات الرئيسية. ولقد رفض مجلس الأمن في مناسبات عديدة خطط الاتحاد الأفريقي الرامية إلى نشر بعثة ما بسبب الثغرات التي لوحظت في التخطيط لها وعدم كفاية المعلومات بشأنها. ويُعتقد أن آليات التخطيط لعمليات دعم السلام الأفريقية كانت في الكثير من الأحيان مخصصة الغرض، وافتقرت أحياناً إلى التنسيق. غير أن أفضل النتائج تحققت في المرات التي جمعت فيها عمليات التخطيط بين مختلف الإدارات والشُعب في مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية، أو عندما نفذت هذه العمليات بصورة مشتركة مع الأمم المتحدة.

- وتشهد على ذلك أحدث مبادرات التخطيط عهدا بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن الصومال، أو مبادرة التخطيط المشترك بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي بشأن مالي، أو مبادرة التنسيق الجارية حاليا بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل الإنهاء التدريجي لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى ونقل ولايتها إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتصلح كنماذج للمستقبل. ولتحقيق نتائج أفضل، يقتضي الأمر تعزيز قدرات التخطيط المتوافرة في الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية، وسيكون على الدول الأعضاء والشركاء زيادة الاستثمار في تعزيز دور المقر الاستراتيجي في أديس أبابا ووحدات التخطيط في المناطق.

٣ - المسائل المالية

- في عام ٢٠٠٨، أجرى مجلس الأمن مناقشة بشأن تعزيز العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، واتخذ على إثرها القرار ١٨٠٩ (٢٠٠٨) الذي رحب فيه بإنشاء فريق مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للنظر في الخيارات المتاحة لدعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام. واستكشف فريق برودي، كما كان يُعرف، الطريقة التي تمكن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من تحسين إمكانية التنبؤ بتمويل عمليات حفظ السلام بتكليف من الأمم المتحدة التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي واستدامته ومرونته. ومن بعض التوصيات الرئيسية المنبثقة عن تقرير الفريق ما يلي:

- اتخاذ الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي خطوات ملموسة لتعزيز علاقتهما المتبادلة وإقامة شراكة أكثر فعالية لدى معالجة القضايا المدرجة في جدول الأعمال المشترك.

- استخدام التمويل الذي تقدمه الأمم المتحدة في إطار الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي وتأذن بها الأمم المتحدة حسب كل حالة على حدة، لفترة تصل إلى ستة أشهر، على أن يقدم هذا الدعم في شكل تبرعات عينية بصفة رئيسية وفقط لدى توافر النية بتحويل البعثة إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في غضون ستة أشهر.

- إنشاء صندوق استئماني متعدد المانحين مموَّل بالتبرعات للتركيز على بناء شامل للقدرات لمنع نشوب النزاعات وحلها وبناء المؤسسات.

- نظر الاتحاد الأفريقي في تطوير قدرته اللوجستية عن طريق استكشاف خيارات مبتكرة.

- إنشاء فريق مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل بحث الطرائق المفصلة لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير.

– لم يُحرز أي تقدم منذ صدور تقرير برودي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ولقد بذلت جهود كبيرة أيضا على مستوى الاتحاد الأفريقي للشروع في إيجاد سبل بديلة لدعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام بما في ذلك فريق أوباسانجو العام الماضي، ولكن لم يحرز مرة أخرى تقدم في هذا الشأن كذلك. فكيف نضمن تمويلا يمكن التنبؤ به في الوقت الذي تتأثر فيه كل عملية من العمليات الأفريقية بقيود التمويل حتى الآن؟ ولذلك، يتعين إنشاء أنماط جديدة للتعاون وآليات مالية توفر المستويات المطلوبة من إمكانية التنبؤ بالموارد المالية اللازمة واستدامتها.

سادسا – التنظيم والنتائج

يُعقد الاجتماع على شكل مناقشة مفتوحة ترأسها معالي وزيرة خارجية رواندا، لويز موشيكيوابو. وسيدعى الأمين العام ورئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية إلى تقديم إحاطة. ومن المتوقع أن تصدر عن الاجتماع وثيقة ختامية.